University of Zawia Journal of Economic Sciences (UZJES)
Volume 7, Issue 1, (2025), pp.1-28

Evaluating the Readiness of the Accounting Systems at the Libyan Ministry of Finance to implement the Government Financial Management Information System (GFMIS)

(A field study)

Hassan Ali Ahmed Mutat
Assistant Professor -Faculty of Economics, Department of accounting
University of Zawia
Email: h.mutat@zu.edu.ly

Received: 03-04-2025 / *Accepted:* 27-04-2025 / *Published at:* 30-06-2025 / DOI: 10.26629/uzjes.2025.01

ABSTRACT

This study aims to assess the readiness of accounting systems within Libyan government institutions—specifically the Ministry of Finance—for the implementation of the Government Financial Management Information System (GFMIS). As one of the most vital digital tools for enhancing public financial management, GFMIS supports the integration of financial reporting, improves fiscal transparency, and strengthens control over public funds. The significance of this research stems from the scarcity of empirical studies addressing institutional, human, and organizational preparedness for digital transformation in the Libyan public sector.

A quantitative descriptive-analytical approach was adopted, utilizing a meticulously designed field survey to evaluate three core dimensions of readiness: alignment of existing accounting systems with GFMIS technical and transparency requirements, competence of accounting personnel, and the adequacy of organizational and technical infrastructure. The study sample consisted of supervisory-level employees from the Ministry of Finance, with 59 valid responses analyzed using SPSS. Hypotheses were tested through linear regression and correlation analysis.

Findings revealed a moderate institutional willingness to adopt GFMIS; however, this readiness is conditional upon strengthening technical infrastructure and enhancing human capacity. The results also highlighted a notable misalignment between current accounting systems and GFMIS requirements, alongside limited training and insufficient awareness of the importance of digital financial transformation.

The study recommends modernizing legacy accounting systems, restructuring technical infrastructure, reforming financial regulations, and adopting a phased strategy for institutional and human capacity development thus enabling the effective and sustainable implementation of GFMIS in the Libyan context.

Keywords: Government Financial Management Information System (GFMIS), Government Accounting Systems, Institutional Readiness, Digital Transformation.

"Articles published in Univ Zawia J Econ Sci are licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License."

تقييم جاهزية الأنظمة المحاسبية بوزارة المالية الليبية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

دراسة ميدانية

حسن علي أحمد موتات

أستاذ مساعد – عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد الزاوية–جامعة الزاوية

الزاوية – ليبيا

Email: h.mutat@zu.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2025/04/03م **تاريخ القبول: 2025/04/23** **تاريخ النشر: 2025/06/30م**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى جاهزية الأنظمة المحاسبية في المؤسسات الحكومية الليبية، وتحديدًا في وزارة المالية، لتبني نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS) باعتباره أحد الأدوات الرقمية المتقدمة لتعزيز كفاءة الإدارة المالية العامة، وتكامل التقارير، وتحقيق الشفافية والرقابة على المال العام، تنبع أهمية هذه الدراسة من محدودية الأدبيات التطبيقية المحلية التي تناولت جاهزية البنية المؤسسية والبشرية والتنظيمية في القطاع الحكومي الليبي للتحول نحو نظم مالية رقمية متكاملة، واعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي كمي، وتم استخدام استبانة ميدانية صُممت بعناية لقياس ثلاثة أبعاد رئيسية للجاهزية: توافق الأنظمة المحاسبية مع متطلبات نظام (GFMIS)، وكفاءة الكوادر المحاسبية، وتوفر البنية التنظيمية والتقنية، شملت العينة موظفين إشرافيين من وزارة المالية الليبية، وبلغ عدد الاستجابات الصافية للتحليل (59) استبانة، وأُجري التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) ،حيث تم اختبار الفرضيات باستخدام الانحدار الخطي وتحليل الارتباط.

كشفت النتائج أن هناك استعدادًا مبدئيًا لتطبيق النظام، إلا أن هذا الاستعداد يظل مشروطًا بتعزيز البنية التحتية وتطوير الكفاءات البشرية، كما أظهرت النتائج وجود فجوة في توافق الأنظمة المحاسبية الحالية مع المتطلبات الفنية ومتطلبات الشفافية، إضافة إلى قصور في برامج التدريب وضعف في الوعي المؤسسي بأهمية التحول الرقمي المالي.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تحديث الأنظمة المحاسبية، وإعادة هيكلة البنية التقنية، وتطوير التشريعات المالية، وتبني استراتيجية تدريجية لبناء القدرات المؤسسية والبشرية، بما يدعم التطبيق الفعّال والمستدام لنظام (GFMIS) في ليبيا.

الكلمات المفتاحية

نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS) ، الجاهزية المؤسسية، الأنظمة المحاسبية الحكومية، التحول الرقمي المالي، وزارة المالية الليبية، الشفافية المالية، البنية التحتية التقنية، الكفاءة البشرية.

المقدمة

في ظل المتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم في ميدان الإدارة المالية العامة، باتت الحكومات معنية أكثر من أي وقت مضى بتطوير نظمها المحاسبية بما يُحقق أعلى مستويات الكفاءة، الشفافية، والرقابة الفعالة على المال العام (صندوق النقد الدولي، 2022)، ويُعد التحول نحو النظم الرقمية المتكاملة في إدارة الموارد المالية أحد أهم ركائز هذا التطوير، حيث يوفر قدرًا كبيرًا من الدقة والسرعة في المعالجة المالية، ويُسهم في ترسيخ مبادئ الحوكمة والامتثال المالي (البنك الدولي، 2021)، ومن هذا المنطلق، يبرز نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) كأحد الأدوات المحورية التي تعتمدها الدول لتوحيد الإجراءات المالية، وتحسين الرقابة المحاسبية والإدارية، ودعم اتخاذ القرار المالي الرشيد من خلال منصة إلكترونية متكاملة.(OECD, 2020)

وفي البيئة الليبية، تتزايد الحاجة المُلحة لتبني هذا النظام في ظل التحديات البنيوية التي تواجه المالية العامة، مثل ضعف الإفصاح المالي، وتعدد مصادر البيانات، وغياب التكامل بين الأنظمة القائمة، مما يُعقّد الرقابة المالية ويُضعف كفاءة إدارة الموارد العامة (ديوان المحاسبة الليبي، 2023؛ وزارة المالية الليبية، 2022)، وقد أصبح من الضروري تجاوز هذه التحديات عبر إصلاحات جذرية تستند إلى حلول رقمية متقدمة.

ومن هنا، جاءت هذه الدراسة كمحاولة علمية ممنهجة لسد فجوة معرفية حقيقية، وذلك من خلال تقييم دقيق لجاهزية النظم المحاسبية بوزارة المالية الليبية لتطبيق نظام(GFMIS) ، بما يقدّم رؤية واضحة وقابلة للتنفيذ لصنّاع القرار، وتُبرز هذه الدراسة أهمية الانتقال من النماذج التقليدية إلى منظومة

رقمية ذكية قادرة على الارتقاء بالإدارة المالية العامة، بما يحقق تطلعات الحوكمة الرشيدة والاستدامة المالية في ليبيا.

ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

دراسة (العمري، 2024):"تقييم دور التحول الرقمي في تعزيز كفاءة إدارة المال العام: دراسة ميدانية على القطاع الحكومي السعودي"، هدفت الدراسة إلى تقييم مدى تأثير التحول الرقمي على تعزيز كفاءة إدارة المال العام في المؤسسات الحكومية السعودية، مع التركيز على دور نظم المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في تحسين الشفافية، وتقليل الفاقد المالي، وتعزيز جودة التقارير المالية، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبانة ميدانية، وأظهرت النتائج أن تطبيق نظم المعلومات المالية الرقمية ساعد في تحسين دقة التقارير المالية، وسرعة إعداد الموازنات، والحد من حالات الإنفاق غير المخطط، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز استثمارات الحكومة السعودية في تحديث البنية التحتية الرقمية، وزيادة التدريب المتخصص في نظم GFMIS لضمان تحقيق أقصى استفادة من التحول الرقمي في الإدارة المالية.

دراسة (عصفور، 2023)" :تأثير التحول الرقمي في الإدارة المالية الحكومية على الكفاءة التشغيلية وإدارة المخاطر،"هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير التحول الرقمي في الإدارة المالية الحكومية على الكفاءة التشغيلية، إدارة المخاطر، تعزيز العلاقات الخارجية، ودعم اتخاذ القرار المالي، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج أن التحول الرقمي يعزز الكفاءة التشغيلية عبر أتمتة الإجراءات المالية، ويرفع دقة البيانات، مما ينعكس إيجابيًا على جودة القرارات المالية، وأوصت الدراسة باعتماد استراتيجية شاملة للتحول الرقمي، تشمل تطوير البنية التحتية، وضع سياسات صارمة لأمن البيانات، وتعزيز مشاركة الأطراف ذات العلاقة لضمان استدامة الفوائد وتقليص التحديات.

دراسة (المزين وآخرون، 2023): "أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)على الرقابة المالية والإصلاح الإداري في مصر"، هدفت الدراسة إلى تقييم تطبيق نظام GFMISكأداة حديثة لتعزيز الرقابة على المال العام والكشف عن الفساد المالي والإداري، ودعم جهود الإصلاح المالي والإداري في المؤسسات الحكومية المصرية، اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق GFMIS يسهم في دعم الإصلاح المالي، تعزيز الكفاءة في

إدارة الموارد، تحسين التخطيط المالي، وتقليص الفاقد، وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من مخرجات النظام في ترشيد إعداد الموازنات، والانتقال إلى موازنة البرامج والأداء بما يعزز التخطيط المالي ويقوي الرقابة على المال العام.

دراسة (حنا، 2023):"فعالية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في جامعة الزقازيق والوحدات الحسابية التابعة لها"، هدفت الدراسة إلى تقييم مدى تحقيق نظام GFMIS لأهدافه في تحسين إدارة المال العام وتعزيز الكفاءة المالية والإدارية، وقد تناولت الدراسة تجربة جامعة الزقازيق والوحدات الحسابية التابعة لها، واعتمد الباحث على المنهج المسحي التحليلي، وأظهرت النتائج أن نظام GFMIS يمثل تحولًا نوعيًا في إدارة المال العام باستخدام التكنولوجيا الحديثة، إلا أن فعاليته تظل مرهونة بتأهيل الكوادر البشرية وتكامل الإدارات المختلفة، وأوصت الدراسة بتبني رؤية رقابية متكاملة، وتنمية الوعي الرقابي لدى العاملين، وتعزيز التكامل المؤسسي وتطبيق أنظمة حوسبة مالية شاملة.

دراسة (صالح، 2023):"أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على جودة التقارير المالية في الوحدات الحكومية العراقية"، هدفت الدراسة إلى تحليل دور تطبيق نظام GFMISفي تعزيز جودة التقارير المالية في الوحدات الحكومية العراقية، مع التركيز على دوره في دعم الشفافية، تعزيز المساءلة، وتحسين إدارة الموارد المالية، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق GFMIS يسهم بفاعلية في تحقيق الربط الإلكتروني بين الجهات الحكومية، مما يقلل الاعتماد على التقارير الورقية ويحد من الأخطاء البشرية، كما يعزز كفاءة استخدام الموارد الحكومية من خلال توحيد البيانات وسهولة الوصول إليها، وأوصت الدراسة بضرورة توفير دعم فني مستمر للتغلب على المعوقات التقنية، وتأهيل الكوادر البشرية القادرة على إدارة النظام بفعالية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

دراسة :(Nguyen & Tran, 2024)

"The Impact of Financial Management Information Systems on Government Accountability: Evidence from Southeast Asia"

"أثر نظم إدارة المعلومات المالية على المساءلة الحكومية: أدلة من جنوب شرق آسيا

هدفت الدراسة إلى قياس أثر نظم GFMIS على تعزيز المساءلة الحكومية من خلال استعراض تجربة دول جنوب شرق آسيا، اعتمد الباحثان على المنهج الكمي، وأظهرت النتائج ارتفاع مستويات الشفافية

المالية بعد اعتماد نظم GFMIS وأوصت الدراسة بتوسيع نطاق استخدام الأنظمة المالية المتكاملة في مختلف القطاعات الحكومية لتعزيز الشفافية والمساءلة.

دراسة:(Verbytska & Yakushkina, 2024)

"Analyzing the Concepts of Government Financial Control and the Impact of the Absence of Unified Definitions on Implementation Effectiveness"

"**تحليل مفاهيم الرقابة المالية الحكومية وتأثير غياب التعاريف الموحدة على فعالية التطبيق**" هدفت الدراسة إلى تحليل المفاهيم المرتبطة بالرقابة المالية الحكومية مع التركيز على أثر غياب تعريفات موحدة على فعالية تطبيق الرقابة، واعتمد الباحثان على المنهج التحليلي المقارن، وأظهرت النتائج أن غياب التعريفات المعيارية يؤدي إلى صعوبات تنفيذية تعرقل التكامل المؤسسي على المستويين الوطني والدولي، وتنعكس سلبًا على كفاءة أدوات الرقابة، وأوصت الدراسة بضرورة صياغة تعريفات علمية موحدة للرقابة المالية الحكومية، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الرقابية والباحثين لتقريب المفاهيم وتسهيل تبادل الخبرات.

دراسة :(Martinez & López, 2023)

"Digital Transformation in Public Financial Management: The Role of GFMIS in Enhancing Fiscal Transparency in Latin America"

"**التحول الرقمي في إدارة المالية العامة: دور نظام GFMIS في تعزيز الشفافية المالية في أمريكا اللاتينية**"هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التحول الرقمي على إدارة المالية العامة في دول أمريكا اللاتينية مع التركيز على دور نظمGFMIS، اعتمد الباحثان على المنهج الكمي التحليلي عبر دراسة حالات عملية، وأظهرت النتائج أن تطبيق GFMIS أدى إلى تحسين الشفافية المالية، تسريع تدفق المعلومات المالية، وتحسين المساءلة الحكومية، وأوصت الدراسة بضرورة تكامل نظم GFMIS مع مبادرات الحكومة الإلكترونية لتدعيم الشفافية والاستدامة المالية.

دراسة:(Williams & Chen, 2022)

"E-Government Initiatives and Financial Transparency: The Moderating Role of GFMIS Implementation"

"**مبادرات الحكومة الإلكترونية والشفافية المالية: الدور المعدل لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية**"**(GFMIS)** هدفت الدراسة إلى تحليل الدور التعديلي لتطبيق نظم (GFMIS) في تعزيز مبادرات الحكومة الإلكترونية وتحقيق الشفافية المالية، اعتمد الباحثان على المنهج التجريبي التحليلي، وأظهرت النتائج أن وجود نظام (GFMIS) يعزز بشكل كبير من فعالية مبادرات الحوكمة الإلكترونية،

وأوصت الدراسة بضرورة تكامل تطبيقات نظام (GFMIS) مع مشاريع الحكومة الإلكترونية لتعزيز الشفافية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

على الرغم من أن الدراسات السابقة تناولت أثر تطبيق نظم إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)على الشفافية، المساءلة، وتحسين الرقابة المالية في عدة سياقات إقليمية ودولية، إلا أن هذه الدراسة تتميز بتركيزها الخاص على السياق الليبي، مستهدفةً وزارتي المالية والتخطيط تحديدًا، مما يسد فجوة بحثية نادرة لم تتناولها الأدبيات بعمق(Nguyen & Tran, 2024) (عبد الرؤوف،2023) كما تنفرد الدراسة بالجمع بين التحليل النظري والتحليل الميداني باستخدام منهج علمي تطبيقي يجمع بين الاستقراء والاستنباط وفق أحدث معايير الحوكمة والشفافية الدولية(IMF, 2024) ؛ (World Bank, 2023) وتتميز أيضًا بتقديم حلول عملية قابلة للتطبيق تتعلق بتحديث البنية التحتية الرقمية، تعزيز تأهيل الكوادر، وربط تطبيق نظام (GFMIS) بمبادرات التحول الرقمي الشامل (Khan & Silva, 2023)؛(Martinez & López, 2023)، مما يمنحها بعدًا تطبيقيًا واستراتيجيًا يتجاوز الطابع النظري التقليدي ويرتبط بواقع الإصلاح المالي الليبي.

مشكلة الدراسة

تُعد النظم المحاسبية في المؤسسات الحكومية الركيزة الأساسية لتحقيق الانضباط المالي، وضمان الشفافية في إدارة الموارد العامة، وتعزيز المساءلة في الأداء المالي والإداري، ومع التوجهات المتزايدة نحو التحول الرقمي في إدارة المال العام، يُمثل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) أحد الأدوات الإستراتيجية الهادفة إلى تحسين كفاءة العمليات المالية، وتوحيد الإجراءات المحاسبية، ورفع جودة التقارير المالية الحكومية، وفي البيئة الليبية، يبرز تطبيق نظام (GFMIS) كضرورة إصلاحية لمواجهة تحديات الانفاق العام غير المنضبط، وضعف نظم الرقابة التقليدية، وتدني مستويات الإفصاح المالي، غير أن نجاح هذا النظام يعتمد بشكل جوهري على مدى جاهزية البنية المحاسبية للمؤسسات الحكومية، من حيث توافقها مع متطلبات النظام، وقدرات الكوادر البشرية، وتوفر البنية التقنية والتنظيمية الداعمة، انطلاقًا من ذلك، تطرح هذه الدراسة إشكالية محورية تتعلق بجاهزية النظم المحاسبية في المؤسسات الحكومية الليبية لتطبيق نظام(GFMIS) ، من خلال تحليل أبعاد هذه الجاهزية ومكوناتها

المختلفة، وذلك لفهم مدى الاستعداد المؤسسي والتقني والبشري لهذا التحول، ولمعالجة هذه المشكلة، تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي حد تتوافر المتطلبات المؤسسية والتنظيمية والبشرية في النظم المحاسبية بالمؤسسات الحكومية الليبية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بفعالية؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية التي تهدف إلى تحليل أبعاد الجاهزية المحاسبية من منظور تكاملي، على النحو التالي:

1. كيف تتوافق الأنظمة المحاسبية الحالية في المؤسسات الحكومية الليبية مع المتطلبات الفنية ومتطلبات الشفافية والإفصاح المالي اللازمة لتطبيق نظام(GFMIS) ؟
2. هل تمتلك الكوادر المحاسبية في المؤسسات الحكومية الليبية الكفاءة المهنية والفنية اللازمة لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS) ؟
3. هل تتوفر البنية التنظيمية والتقنية في المؤسسات الحكومية الليبية بما يدعم إمكانية تطبيق نظام (GFMIS) بفعالية؟

وبذلك تسعى الدراسة إلى توفير إطار علمي يُسهم في دعم صانعي القرار في وضع سياسات فعّالة لتطوير النظم المحاسبية، بما يضمن تحسين الرقابة المالية وتعزيز كفاءة استخدام الموارد العامة.

أهداف الدراسة

في ضوء ما تم تحديده من مشكلة بحثية وتساؤلات جوهرية، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى جاهزية المؤسسات الحكومية الليبية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) من خلال التركيز على ثلاثة محاور رئيسة:

1. تحليل مدى توافق الأنظمة المحاسبية القائمة مع المتطلبات الفنية ومعايير الشفافية والإفصاح المالي التي يتطلبها نظام (GFMIS).
2. تقييم كفاءة الكوادر المحاسبية من حيث التأهيل المهني والجاهزية الفنية اللازمة لتطبيق النظام بفعالية.
3. دراسة مدى توافر البنية التنظيمية والتقنية التي تدعم التنفيذ المستدام لنظام (GFMIS) داخل البيئة الحكومية الليبية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من تركيزها على تقييم جاهزية النظم المحاسبية الحكومية في ليبيا لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS) ، باعتباره أحد الأدوات الرقمية الحيوية في إصلاح الإدارة المالية العامة، وتعزيز الشفافية، والرقابة على المال العام، وتُعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات التطبيقية التي تسعى لسد فجوة بحثية واضحة في الأدبيات الليبية، من خلال تحليل الأبعاد المؤسسية والتنظيمية والبشرية باستخدام منهج كمي ميداني، وتبرز الأهمية التطبيقية للدراسة في قدرتها على تقديم مؤشرات واقعية لصنّاع القرار بشأن مدى استعداد المؤسسات المالية للتحول الرقمي، مما يساهم في كشف مواطن القوة والقصور، وتوجيه السياسات التطويرية، ودعم نجاح تطبيق GFMIS بطريقة ممنهجة ومستدامة.

فرضيات الدراسة

استنادًا إلى مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، تم صياغة الفرضيات التالية للتحقق من العلاقة بين أبعاد الجاهزية المؤسسية والتنظيمية والبشرية للنظم المحاسبية، وإمكانية تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في المؤسسات الحكومية الليبية:

أولا: الفرضية الرئيسة

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين توافر المتطلبات المؤسسية والتنظيمية والبشرية في النظم المحاسبية بالمؤسسات الحكومية الليبية وإمكانية تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)بفعالية،

وبناءً على الفرضية الرئيسة تم صياغة الفرضيات الفرعية على النحو التالي:

ثانياً: الفرضيات الفرعية

<u>الفرضية الفرعية الاولى:</u> يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين توافق الأنظمة المحاسبية الحالية في المؤسسات الحكومية الليبية مع المتطلبات الفنية ومتطلبات الشفافية والإفصاح المالي، وإمكانية تطبيق نظام(GFMIS) .

<u>الفرضية الفرعية الثانية:</u> يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مستوى كفاءة الكوادر المحاسبية في المؤسسات الحكومية الليبية وإمكانية تطبيق نظام (GFMIS) بفعالية.

<u>الفرضية الفرعية الثالثة:</u> يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين توفر البنية التنظيمية والتقنية في المؤسسات الحكومية الليبية وإمكانية تطبيق نظام (GFMIS) بفعالية.

الإطار النظري للدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إطار علمي متكامل لفهم وتحليل دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في تطوير آليات الرقابة المالية العامة، لاسيما في البيئات التي تواجه تحديات بنيوية مثل البيئة الليبية، ويُعد الإطار النظري الركيزة الأساسية التي ترتكز عليها الدراسة، حيث يهدف إلى استعراض المفاهيم الرئيسة المرتبطة بنظام(GFMIS) ، وأهدافه في تحديث الإدارة المالية العامة، بالإضافة إلى تحليل جاهزية المؤسسات الحكومية لتطبيق هذا النظام، وينطلق الإطار من مراجعة الأدبيات الحديثة والتجارب الدولية ذات الصلة، بهدف بناء تصور نظري واضح يُمهد لفهم العلاقة بين تبني نظام (GFMIS) وتحسين فعالية الرقابة المالية الحكومية، بما يعزز الشفافية والمساءلة ويُسهم في تحقيق الاستدامة المالية.

الإطار المفاهيمي لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS)

1،1 مفهوم نظامGFMIS

يُعرّف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (Government Financial Management Information System - GFMIS)بأنه نظام إلكتروني شامل ومترابط، يعتمد على تكنولوجيا المعلومات لرقمنة دورة الإنفاق العام، من التخطيط المالي وإعداد الميزانية، مرورًا بالتنفيذ الفعلي للعمليات المالية، وصولًا إلى إعداد التقارير الختامية والتحليل المالي في الوقت الحقيقي، ويهدف هذا النظام إلى تحقيق التكامل بين مختلف الوظائف المالية الحكومية، من خلال قاعدة بيانات مركزية موحدة ومترابطة، تُسهم في الحد من الازدواجية، وتسريع الإجراءات، وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام (IMF, 2022; PEFA Secretariat, 2021)، ويُعتبر GFMIS جزءًا من التحول الرقمي في الإدارة المالية العامة(PFM) ، حيث يُسهم في تحسين الرقابة الداخلية من خلال الأتمتة، وإتاحة التتبع الفوري لكافة العمليات المالية، مما يقلل من فرص الفساد، ويعزّز الثقة في الأنظمة الحكومية، كما يوفّر النظام منصة تحليلية تسهم في اتخاذ قرارات مالية مستنيرة، ويعمل على دعم الامتثال للمعايير الدولية للمحاسبة الحكومية مثل معايير IPSAS (International Public Sector Accounting Standards) (World Bank, 2023)، وقد أشارت دراسات حديثة إلى أن الدول التي تبنّت GFMIS

بشكل فعّال، استطاعت تحقيق تحسّن ملحوظ في مؤشرات الشفافية المالية والحوكمة، مثل التجربة الأردنية (وزارة المالية الأردنية، 2022)، وتجربة جنوب إفريقيا(OECD, 2023) ، كما أوصت منظمات دولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بضرورة اعتماد هذا النظام في البلدان ذات الهياكل المالية المعقدة أو تلك التي تمر بمرحلة إصلاح مالي شامل (IMF Technical Notes, 2022)، وتتمثل أهمية النظام أيضًا في توحيد النظم المحاسبية والمالية المتعددة داخل الحكومة في نظام موحّد، مما يُقلّل من الاعتماد على الإجراءات الورقية ويزيد من كفاءة الإنفاق العام، مع تحسين جودة البيانات المالية المجمعة والقدرة على إعداد الموازنة العامة بطريقة أكثر دقة واستجابة للمتغيرات الاقتصادية(PEFA, 2021) ، بناءً على ما تقدم، يُعدّ GFMIS أداة حيوية للإصلاح المالي في القطاع الحكومي، خاصة في البيئات التي تعاني من ضعف الرقابة التقليدية وتعدد مصادر الإنفاق، كما هو الحال في البيئة الليبية، مما يجعله أحد اللبنات الأساسية لتحقيق استدامة مالية وهيكلية على المدى الطويل.

2،1 أهداف نظام GFMIS في الإدارة المالية العامة

يُعد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) من النظم الإلكترونية المتكاملة التي تمثل دعامة أساسية في تحديث الإدارة المالية العامة، ويهدف إلى تحسين كفاءة وشفافية إدارة الموارد العامة، وقد أكدت الأدبيات الحديثة أن هذا النظام لا يقتصر فقط على الأتمتة التقنية، بل يتجاوز ذلك ليُحدث تحولًا نوعيًا في كيفية إعداد وتنفيذ الموازنات الحكومية، بما يعزز من الامتثال المالي والرقابة المستندة إلى البيانات(IMF, 2022؛ World Bank, 2023) ،

ويمكن تفصيل الأهداف الرئيسة لنظام GFMIS كما يلي:

- **تعزيز كفاءة استخدام الموارد العامة**

يساهم النظام في تقليص الهدر المالي وتحسين تخصيص الموارد عن طريق دمج مختلف مراحل إدارة الإنفاق والإيرادات في منصة واحدة متكاملة، مما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية، خاصة في البيئات الحكومية التي تعاني من ضعف في نظم الرقابة التقليدية(OECD, 2023) ،

- **دعم اتخاذ القرار المالي من خلال توفير بيانات آنية ودقيقة**

يوفر GFMIS بيانات مالية محدثة لحظيًا، ما يمكّن صناع القرار من الوصول إلى تقارير تحليلية دقيقة وشفافة تدعم التنبؤ المالي ورسم السياسات بشكل أكثر فاعلية، وتؤكد التقارير الدولية أن نظم

GFMISتُمكن من تنفيذ الموازنات بناءً على معلومات واقعية لا تقديرية، مما يقلل من فجوة التقدير والمحاسبة(PEFA, 2023)

- **توحيد النظم والإجراءات المحاسبية الحكومية**

أحد أبرز أهداف GFMIS هو توحيد الإجراءات المالية والمحاسبية بين مختلف الوحدات الحكومية، مما يُسهم في تقليص التباينات المؤسسية، وتعزيز الامتثال للمعايير الدولية في إعداد التقارير المالية العامة(IFAC, 2022)

- **الحد من الفساد المالي من خلال تتبع المعاملات إلكترونيًا**

يمكّن النظام من تتبع العمليات المالية من نقطة الإنشاء إلى نقطة الصرف، وهو ما يقلل من فرص التلاعب ويعزز من مبدأ الشفافية والمساءلة، وقد أثبتت تجارب دول مثل جورجيا والفلبين أن إدخال GFMISأدى إلى تقليص كبير في مستويات الفساد الإداري والمالي (Transparency International, 2022)،

- **تحسين جودة التقارير المالية والرقابية**

من خلال التكامل التلقائي بين المدخلات والمخرجات المالية، يتم إنتاج تقارير دقيقة وشاملة تسهل مهام المراجعة الداخلية والخارجية، كما تتيح للجهات الرقابية الوصول الفوري للمعلومات، مما يُسهم في الارتقاء بجودة الرقابة المؤسسية(INTOSAI, 2023) وفي المجمل، فإن تبني GFMIS ينسجم مع الاتجاهات الحديثة في إصلاحات الحوكمة المالية، حيث يشكل أداةً استراتيجية لتحقيق الانضباط المالي، وتقوية نظم الرقابة، وتحسين الشفافية في إدارة المال العام، خصوصًا في الدول التي تواجه تحديات هيكلية في نظمها المالية مثل ليبيا(OECD, 2023؛ IMF, 2022؛ World Bank, 2023)

الجاهزية المؤسسية لتطبيق GFMIS في القطاع الحكومي

1،2 مفهوم الجاهزية المؤسسية لتطبيقGFMIS

تشير الجاهزية المؤسسية إلى قدرة المؤسسة على استيعاب التحول التقني والتنظيمي المطلوب لتطبيق الأنظمة الرقمية، وتحديدًا نظامGFMIS ، من خلال توافر البنية التحتية، الكفاءات البشرية، والإطار التنظيمي الملائم(World Bank, 2023 ؛(OECD, 2022 ، وتُعد هذه الجاهزية شرطًا مسبقًا لضمان فاعلية التنفيذ وتحقيق الأهداف المنشودة، وتتضمن أبعاد الجاهزية المؤسسية ما يلي:

- **الجاهزية التقنية** :توافر البنية التحتية من شبكات وخوادم ونظم معلومات قابلة للربط (PEFA, 2023)،
- **الجاهزية البشرية** :وجود كوادر مؤهلة قادرة على إدارة النظام وتقبّل التغيير (IMF, 2022) .
- **الجاهزية التنظيمية والتشريعية** :توفر سياسات وتشريعات داعمة لتطبيق النظام(OECD, 2023) .
- **الاستعداد المؤسسي للتغيير** :مدى انخراط الموظفين في ثقافة التحول، واستعدادهم لتبنّي الممارسات الرقمية الحديثة(World Bank, 2023) .

وقد أكدت التقارير الدولية أن تجاهل تقييم الجاهزية يؤدي غالبًا إلى فشل التنفيذ أو ضعف الأثر (INTOSAI, 2023)، ولذا طُوِّرت عدة نماذج لتقييمها، مثل:

- **نموذج Heeks** لقياس الفجوة بين تصميم النظام وواقع المؤسسة.
- **إطار البنك الدولي** لتقييم الأبعاد البنيوية والبشرية والثقافية.
- **مؤشر PEFA** لتقدير مدى استعداد الدول لإصلاحات الإدارة المالية العامة.

2.2 أبعاد الجاهزية المؤسسية لتطبيقGFMIS

يمثل تقييم أبعاد الجاهزية المؤسسية عنصرًا محوريًا في تصميم وتنفيذ المبادرات التكنولوجية الكبرى في القطاع الحكومي، وبخاصة أنظمة إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS) ، وقد استندت الدراسة الحالية إلى تصوّر ثلاثي الأبعاد لقياس مستوى الجاهزية داخل المؤسسات الحكومية، وهو تصور يعكس المنهج التكاملي المطلوب لإنجاح هذا النوع من الأنظمة المعقّدة، وقد تم تطوير هذا التصور استنادًا إلى ممارسات دولية معتمدة في إصلاحات الإدارة المالية العامة(World Bank, 2023 ؛ PEFA, 2023)؛IMF, 2022

- **أولًا: البُعد المحاسبي(Accounting Readiness Dimension)**

يشير هذا البعد إلى مدى جاهزية الأنظمة المحاسبية الحالية لتبنّي متطلبات GFMIS من حيث:

- توحيد التصنيفات المحاسبية.
- الالتزام بالمعايير الدولية للإفصاح والشفافية المالية.
- القدرة على تقديم بيانات دقيقة ومتكاملة في الوقت الحقيقي.

وتُشير الأدبيات الحديثة إلى أن الأنظمة التي لا تزال تعتمد على الإجراءات الورقية أو على برامج محاسبية تقليدية غير موحدة تواجه صعوبات كبيرة في التكامل معGFMIS (IFAC, 2022) ؛

(OECD, 2023، كما أن عدم توافق الهياكل المحاسبية القائمة مع نموذج المحاسبة المبنية على الاستحقاق (Accrual Basis) يُعد من أبرز معوقات تطبيق GFMIS في بيئات نامية.

- **ثانيًا: البُعد البشري(Human Capacity Readiness Dimension)**

يتعلق هذا البعد بمدى توافر الكفاءات البشرية المؤهلة التي يمكنها إدارة النظام وتفعيله بكفاءة، ويشمل ذلك:

- مستوى التدريب الفني المتخصص في نظم ERP وGFMIS.
- قدرة الموظفين على التعامل مع التغيير المؤسسي والتكنولوجي.
- وجود برامج مستدامة لبناء القدرات والتطوير المهني.

وقد أكدت تقارير صندوق النقد الدولي أن نقص الكفاءات البشرية المدربة يمثل أحد أكبر التحديات أمام تطبيق نظم الإدارة المالية الحديثة في الدول النامية، خاصة في ظل معدلات تسرب الموظفين وضعف نظم التدريب المستمر (IMF, 2022؛ UNPAN, 2023)

- **ثالثًا: البُعد التنظيمي والتقني (Organizational and Technical Readiness Dimension)**

يرتبط هذا البعد بمدى توفر البنية المؤسسية والتنظيمية القادرة على استيعاب متطلبات التحول الرقمي، ويشمل:

- وجود هيكل تنظيمي واضح يدعم تطبيق النظام.
- توفر السياسات والإجراءات الداعمة والتشريعات القانونية المُنظّمة.
- جاهزية البنية التحتية التقنية، من حيث الشبكات، الخوادم، وأمن البيانات.

ويُجمع خبراء الإدارة المالية الدولية على أن ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية، وغياب التشريعات الملزمة، وسوء توزيع المهام الوظيفية، تمثل تحديات أساسية تُقوّض جاهزية المؤسسات لتطبيق GFMIS (World Bank, 2023؛ INTOSAI, 2023) ، كما أن تحقيق تكامل تقني فعال يتطلب توافقًا بين أنظمة الموارد البشرية، والميزانية، والخزينة، وغيرها من الأنظمة ذات الصلة.

3.2 العلاقة بين الجاهزية المؤسسية ونجاح تطبيق نظامGFMIS

تؤكد الأدبيات العلمية الحديثة أن **الجاهزية المؤسسية** تمثل أحد المحددات الجوهرية لنجاح تطبيق نظم إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS) ، وذلك بالنظر إلى أن هذه النظم تعتمد بدرجة عالية على تكامل البنية التحتية التقنية، والجاهزية البشرية، والإطار التنظيمي والتشريعي، وتُعد العلاقة

بين الجاهزية المؤسسية ونجاح تطبيق GFMIS علاقة طردية ومباشرة، حيث تشير نتائج العديد من الدراسات إلى أن ارتفاع مستوى الجاهزية المؤسسية يعزز بشكل ملموس فرص تحقيق أهداف النظام ورفع كفاءته التشغيلية والرقابية(World Bank, 2023؛ IMF, 2022؛ PEFA, 2023) .

4.1 واقع الجاهزية المؤسسية لتطبيق GFMIS في البيئة الليبية

التحديات البنيوية للجاهزية في ليبيا

أظهرت نتائج تحليل البيئة المؤسسية في ليبيا مجموعة من التحديات الهيكلية التي تُعيق تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS) ، وأبرزها:

- **تعدد الأنظمة المحاسبية واختلافها** من حيث البنية والمخرجات، مما يؤدي إلى صعوبة التكامل داخل نظام مركزي موحد، كما أن غياب معايير محاسبية موحدة يُضاعف من أخطاء التقارير ويحد من فعالية الرقابة) ديوان المحاسبة، 2023؛(World Bank, 2023 .
- **ضعف كفاءة الكوادر المالية**، حيث بيّنت تقارير فنية أن نسبة الموظفين القادرين على استخدام الأنظمة الرقمية لا تتجاوز 30% في بعض الإدارات، ما يعكس فجوة كبيرة في الجاهزية البشرية (وزارة المالية، 2023).
- **قصور البنية التحتية الرقمية**، بما في ذلك ضعف تغطية الشبكات، غياب أنظمة النسخ الاحتياطي، وافتقار المؤسسات الحكومية إلى أدوات الحماية السيبرانية الأساسية، مما يُهدد أمن البيانات ويُقوّض فعالية التنفيذ.
- **غياب التشريعات الداعمة**، حيث لا توجد حتى الآن قوانين ملزمة بتطبيق أنظمة مالية رقمية موحدة، كما أن معظم التشريعات الحالية ما زالت تستند إلى نموذج ورقي تقليدي يعود لعقود مضت، ولا يعكس متطلبات الحوكمة الرقمية أو الإفصاح المالي الحديث.

4.2 المؤشرات الإيجابية الأولية

ورغم ما سبق، كشفت الدراسة الميدانية عن وجود بوادر استعداد في بعض الإدارات المركزية بوزارتي المالية والتخطيط، وخصوصًا إدارات الميزانية والخزانة والحسابات القومية، وقد بدأت هذه الإدارات باتخاذ خطوات تنظيمية أولية، مثل:

- تطوير هياكل إدارية مرنة.
- إدخال أدوات محاسبية أقرب للمعايير الدولية.

- اعتماد برامج إلكترونية بديلة تسهّل الانتقال إلى النظام الموحد لاحقًا.

هذا يشير إلى وجود **أرضية مبدئية قابلة للتطوير**، شريطة توافر الإرادة المؤسسية، والدعم التشريعي، وخطط بناء القدرات.

الخلاصة

إن فهم الواقع الليبي يُظهر أن النجاح في تطبيق GFMIS لا يتطلب فقط تكنولوجيا جاهزة، بل منظومة مؤسسية متكاملة تشمل التشريع، التهيئة البشرية، والإصلاح الإداري، ويُمكن لليبيا، من خلال استراتيجية تدريجية وتقييم جاهزية دقيق، أن تحقق تحولًا نوعيًا في حوكمة المال العام.

التحليل الإحصائي للبيانات وعرض النتائج الميدانية

استنادًا إلى المنهجية العلمية التي اعتمدتها الدراسة، يأتي هذا المبحث لتحليل البيانات الميدانية المستخلصة عبر أداة الاستبانة، بغرض اختبار فرضيات الدراسة والتحقق من مدى جاهزية المؤسسات الحكومية الليبية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS) ، ويستعرض هذا الجزء الإجراءات الإحصائية المتبعة، بدءًا من وصف خصائص العينة وتحليل المتغيرات الأساسية، وصولًا إلى اختبار الفرضيات باستخدام أساليب تحليلية دقيقة، ويُعد هذا التحليل خطوة حاسمة نحو تفسير النتائج في ضوء الإطار النظري للدراسة، وبناء التوصيات العملية المستندة إلى أدلة كمية موثوقة.

منهجية الدراسة

سعياً لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها، تم اعتماد منهجية مزدوجة تجمع بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، استُخدم المنهج الاستقرائي لتحليل الوقائع المالية والرقابية من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، واستقراء العلاقة بين جاهزية الأنظمة المحاسبية في المؤسسات الحكومية وإمكانية تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS) ، أما المنهج الاستنباطي، فاعتمد على بناء فروض نظرية واختبارها ميدانيًا، للتحقق من تأثير أبعاد الجاهزية المؤسسية على قابلية التطبيق الفعلي للنظام في البيئة الليبية.

تعتمد الدراسة على منهج وصفي تحليلي كمي، حيث تم تصميم إطار منهجي يعكس التوافق المنطقي بين مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها، وتُصنف ضمن الدراسات الميدانية التي تستند إلى تحليل

البيانات الإحصائية لقياس العلاقة بين المتغير المستقل (أبعاد الجاهزية المؤسسية) والمتغير التابع إمكانية تطبيق نظام (GFMIS) في المؤسسات الحكومية الليبية.

حدود الدراسة

تُحدّد هذه الدراسة ضمن مجموعة من الحدود التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند تفسير النتائج وتعميمها، على المستوى الموضوعي، ركزت الدراسة على ثلاثة أبعاد من الجاهزية المؤسسية (المحاسبي، البشري، والتنظيمي التقني) دون التوسع في أطر تشريعية أو بيئات سياسية، أما حدودها المكانية، فانحصرت في وزارة المالية الليبية، باعتبارها الجهة المركزية المعنية بتطبيق نظام (GFMIS) واما حدودها المنهجية فقد اعتمدت الدراسة على مناهج استقرائية واستنباطية باستخدام الاستبانة كأداة كمية وحيدة لجمع البيانات، دون تضمين أدوات نوعية أكثر عمقًا.

تُبرز هذه الحدود السياق الذي تمت فيه الدراسة، وتوفر أساسًا لتوجيه البحوث المستقبلية نحو تغطية الجوانب غير المتناولة ضمن هذا البحث.

مجتمع وعينة الدراسة

شمل مجتمع الدراسة الموظفين العاملين في وزارة المالية الليبية ممّن يشغلون مناصب إشرافية وتنفيذية ذات صلة مباشرة بتطبيق نظامGFMIS ، مثل: وكلاء الوزارة، مدراء الإدارات، رؤساء الأقسام ، وبناءً على البيانات الرسمية والإدارية والتقديرات المتاحة، قُدّر حجم مجتمع الدراسة بحوالي (87) موظفًا من الفئات المستهدفة في وزارة المالية ، ولتحديد الحجم المناسب للعينة، تم اعتماد معادلة Slovin(والمستخدمة في الدراسات التي تستهدف مجتمعات محدودة)، مع ضبط مستوى الثقة عند 95 %وهامش خطأ قدره 5%، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\frac{N}{(1\ +\ \mathrm{N}{،}e^2)} = n$$

حيث:

- **N** = 87(عدد أفراد مجتمع الدراسة)
- **e** = 0، 05(هامش الخطأ المقبول)

وبتطبيق المعادلة، يكون الحجم الأدنى المناسب للعينة كما يلي:

$$n = \frac{87}{(0{،}05)^2 * 87 + 1} = \frac{87}{0{،}2175+1} = \frac{87}{1{،}2175} \approx 71{،}45 \approx 71$$ مشاركاً او مستجيب

2175} ،2175} = \frac {87} {1،05) ^2} = \frac {87} {1 + 0،n = \frac {87} {1 + 87(0

\approx 71]

وقد تم توزيع (71) استبانة، استُرجع منها (63)، واستُبعدت منها (4) استبانات غير صالحة للتحليل الاحصائي، ليصبح عدد الاستبانات القابلة للتحليل الاحصائي (59) استبانة فقط، بنسبة استجابة فعّالة بلغت(83%) .

أداة جمع البيانات

تم تطوير استبانة مغلقة بالاستناد إلى الأدبيات المتخصصة، وشملت أربعة محاور:

1. توافق الأنظمة المحاسبية مع متطلبات نظام (GFMIS)
2. كفاءة الكوادر المحاسبية.
3. الجاهزية التنظيمية والتقنية.
4. إمكانية تطبيق النظام.

أُستخدم مقياس ليكرت الخماسي لتحليل الاستجابات، واعتمد التحليل على برنامج (SPSS)

صدق وثبات الأداة

أُجري اختبار **ألفا كرونباخ** لتقييم الثبات، حيث تراوحت القيم بين (0،990 – 0،993) لجميع المحاور، وبلغت القيمة الكلية 0،997، مما يعكس ثباتًا عاليًا وموثوقية كبيرة لأداة الدراسة.

4.4التحليل الوصفي والاستدلالي

التحليل الوصفي:

- أظهرت البيانات تنوعًا وظيفيًا وأكاديميًا في عينة الدراسة:

4.4التحليل الوصفي لمحاور الدراسة

التوزيع الوظيفي لعينة الدراسة

- **رئيس قسم: 47%**
- **مدير إدارة: 27%**
- **مدير عام/فرع: 23%**
- **وكيل وزارة: 2%**

المؤهلات الأكاديمية

- **بكالوريوس: 57.6%**
- **ماجستير: 25.4%**
- **دبلوم عالي: 8.5%**
- **دكتوراه: 3.4%**

التخصص الأكاديمي

- **محاسبة: 49.2%**
- **إدارة أعمال: 13.6%**
- **اقتصاد ومالية وقانون: 37.2% (مجتمعة)**

سنوات الخبرة

- **10–15سنة: 32.2%**
- **5–10سنوات: 22%**
- **أكثر من 15 سنة: 40%**

تحليل محاور الدراسة

- **الجاهزية المؤسسية** :أظهر متوسطًا عامًا إيجابيًا بلغ (3.19)، مع إرادة مؤسسية واضحة وخطط انتقال تدريجية، لكن مع وجود قصور نسبي في توفر الموارد البشرية والفنية (متوسط = 2.98)،
- **توافق الأنظمة المحاسبية** :جاء متوسط المحور منخفضًا (2.93)، مما يعكس ضعف توافق الأنظمة الحالية مع متطلبات نظام (GFMIS)، وخصوصًا في الشفافية والتوثيق المالي.
- **كفاءة الكوادر المحاسبية** :تفاوتت الاستجابات، إذ أظهرت بعض الفقرات استعدادًا جيدًا (مثل التدريب المستمر بمتوسط = 3.07)، بينما انخفض المتوسط في جوانب مثل الوعي بأهمية التحول الرقمي(2.80) .
- **البنية التنظيمية والتقنية** :جاءت أعلى استجابة بشأن التنسيق بين الإدارات (3.14)، إلا أن بعض الجوانب مثل وجود وحدات تقنية متخصصة والبنية التحتية كانت دون المستوى المطلوب (2،98 فأقل).

4.5اختبار الفرضيات باستخدام الانحدار الخطي

- **الفرضية الرئيسة:**

أظهرت النتائج وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين الجاهزية المؤسسية وإمكانية تطبيق GFMIS (R = 0،981 ،T = 29،294 ،Sig = 0،01)،

- **الفرضية الفرعية الأولى:**

أوضحت النتائج أن توافق الأنظمة المحاسبية يؤثر إيجابيًا وبشكل كبير على قابلية التطبيق (معامل الانحدار = 0،981).

- **الفرضية الفرعية الثانية**

الكفاءة البشرية تمثل مؤثرًا مباشرًا على تطبيق النظام، بارتباط قوي(R = 0 ،999، T = 33،898).

- **الفرضية الفرعية الثالثة:**

توفر البنية التنظيمية والتقنية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بإمكانية التطبيق(R = 0 ،991، 54 = T،(89،

الجدول (1): نتائج تحليل الفرضيات

الفرضية	R	T	Sig،	معامل الانحدار	التفسير
H1: الأنظمة المحاسبية → GFMIS	981،0	294،29	01،0	981،0	**علاقة إيجابية قوية**
H2: كفاءة الكوادر → GFMIS	999،0	898،33	01،0	999،0	**تأثير مباشر قوي**
H3: البنية التنظيمية → GFMIS	991،0	89،54	01،0	991،0	**دلالة إحصائية عالية**

خلاصة التحليل الإحصائي

تؤكد النتائج وجود استعداد مبدئي في بعض الجوانب التنظيمية والبشرية، إلا أن هناك فجوات في التوافق المحاسبي والجاهزية التقنية، لذا، فإن تفعيل نظام (GFMIS) بنجاح يتطلب تعزيز الجاهزية المؤسسية بشكل متوازن، مع التركيز على إصلاح الأنظمة المحاسبية، بناء القدرات، وتطوير البنية التحتية الرقمية.

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة

1. **توافر جاهزية مؤسسية مقبولة لكن مشروطة**

أظهرت النتائج أن المؤسسات الحكومية الليبية، وتحديدًا وزارة المالية، تُبدي استعدادًا مبدئيًا لتبني نظام (GFMIS)، حيث سجلت فقرات محور الجاهزية المؤسسية متوسطات حسابية تتراوح بين (2،98 – 3،19)، مع درجة ميل نحو الموافقة المتوسطة، وتُعد الإرادة المؤسسية والخطط الانتقالية من أبرز المؤشرات الإيجابية، بينما يشكّل نقص الموارد البشرية والفنية عائقًا جوهريًا يجب تجاوزه.

2. **ضعف نسبي في توافق الأنظمة المحاسبية الحالية مع متطلبات نظام (GFMIS)**

أظهرت البيانات أن الأنظمة المحاسبية القائمة لا تتوافق بشكل كافٍ مع متطلبات الشفافية والإفصاح المالي، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2،85 – 2،98)، مما يعكس الحاجة إلى تحديث شامل للأنظمة، بما يضمن تكاملها مع النظام الجديد.

3. **كفاءة الكوادر المحاسبية تحتاج إلى تعزيز**

رغم وجود مؤشرات إيجابية حول المهارات الأساسية للكوادر المحاسبية (متوسط أعلى فقرة بلغ 3،07)، إلا أن مستويات المعرفة بمفاهيم الحوكمة، والاستعداد النفسي لتبنّي التحول الرقمي، لا تزال دون المستوى المأمول، حيث سُجلت أقل متوسطات عند2) ،2 – 80،(93،

4. **توفر البنية التنظيمية والتقنية بشكل متوسط**

تشير النتائج إلى أن الهيكل التنظيمي والموارد التقنية الحالية قد تدعم تنفيذ نظام (GFMIS)، لكن بشكل غير كافٍ تمامًا، حيث تراوحت المتوسطات ما بين (2،92 – 3،14)، وتبرز الحاجة إلى تعزيز البنية التحتية، وتوضيح الأدوار الفنية، وتهيئة الإطار القانوني والتنظيمي.

5. **وجود علاقة ارتباط موجبة وأثر إحصائي دال بين متغيرات الجاهزية وإمكانية تطبيق نظامGFMIS**

أكدت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط وجود علاقة ارتباط موجبة قوية وأثر إحصائي دالّ بين أبعاد الجاهزية المؤسسية والتنظيمية والبشرية للنظم المحاسبية، وبين إمكانية تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بفعالية، فقد أظهرت القيم الإحصائية أن جميع المتغيرات المستقلة ترتبط إيجابيًا بالمتغير التابع، وذلك على النحو الآتي:

- توافق الأنظمة المحاسبية مع متطلبات الإفصاح المالي أظهر معامل ارتباط موجب مرتفع (R = 0.981)، مما يعكس أثرًا ذا دلالة إحصائية على إمكانية التطبيق.
- كفاءة الكوادر المحاسبية سجّلت أعلى ارتباط(R = 0.999) ، مشيرة إلى أن تأهيل العنصر البشري يمثل العامل الأهم في ضمان نجاح التحول نحو النظام الإلكتروني.

- توفر البنية التنظيمية والتقنية حقق أيضًا معامل ارتباط قوي (R = 0 .991)، دالّ إحصائيًا على مساهمته الفعالة في تعزيز فرص التطبيق،

تعكس هذه النتائج أن العلاقة بين المتغيرات ليست فقط ارتباطية، بل تشمل أثرًا فعليًا ذو دلالة إحصائية، مما يعزز من صدقية النموذج المفاهيمي المقترح، ويدعم الفرضية الرئيسة التي تؤكد أن نجاح تطبيق نظام (GFMIS) في المؤسسات الحكومية الليبية يرتبط بشكل مباشر ووثيق بتوافر المتطلبات الثلاثة المتمثلة في: التوافق المحاسبي، كفاءة الكوادر، والبنية المؤسسية الداعمة، وهذا يدل على أن **تحقيق التطبيق الناجح لنظام نظام (GFMIS) يرتبط ارتباطًا مباشرًا بتوافر عناصر الجاهزية الثلاثة،**

ثانيًا: التوصيات النهائية للدراسة

1. **تعزيز الموارد البشرية والتقنية الداعمة**

ضرورة وضع خطة تدريب وطنية شاملة تستهدف تأهيل الكوادر المحاسبية والفنية وتطوير مهاراتها في مجال الأنظمة المالية الإلكترونية، مع ضمان استقرار الموارد الفنية اللازمة لتشغيل النظام.

2. **تحديث الأنظمة المحاسبية وتكاملها مع نظام (GFMIS)**

يوصى بمراجعة البنية المحاسبية التقليدية وتحويلها إلى بنية رقمية مرنة قابلة للتكامل مع متطلبات النظام. مع اعتماد معايير الإفصاح المالي الدولي، لتعزيز الشفافية والمساءلة.

3. **تحسين الإطار التنظيمي والقانوني**

يتوجب تعديل بعض اللوائح الداخلية، وتشكيل وحدات متخصصة بإدارة الأنظمة التقنية والرقابية، مما يسهم في إزالة العوائق المؤسسية والإجرائية أمام التطبيق.

4. **توفير بنية تحتية تقنية قوية ومؤمنة**

ضرورة الاستثمار في الشبكات، الأجهزة، والسيرفرات، بما يضمن استمرارية النظام ويقلل من التحديات التقنية المرتبطة بعمليات الدمج والتشغيل.

5. **إطلاق مشروع تطبيقي تجريبي (Pilot) داخل وزارة المالية**

يمكن اقتراح تنفيذ مشروع تجريبي داخل إدارة أو قطاع واحد بالوزارة لتقييم التحديات والنجاحات، تمهيدًا لتعميم النظام بشكل تدريجي ومدروس.

6. **إشراك القيادات الإشرافية في صناعة القرار التحولي**

يُنصح بإشراك وكلاء الوزارة، المدراء العامين، ورؤساء الأقسام في صياغة السياسات التنظيمية والإجرائية الخاصة بـ نظام (GFMIS) لضمان التمكين المؤسسي ودعم التغيير من الداخل.

7. **إجراء دراسات موسعة على وزارات أخرى**

بناءً على نتائج هذه الدراسة، يُقترح توسيع نطاق التحليل ليشمل وزارات سيادية أخرى مثل التخطيط أو الاقتصاد لتقييم درجة الجاهزية الوطنية الشاملة.

الخاتمة

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، يتبين أن المؤسسات الحكومية الليبية، وعلى رأسها وزارة المالية، تُبدي استعدادًا مبدئيًا لتبني نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS) ، إلا أن هذا الاستعداد يظل مشروطًا بضرورة تعزيز البنية التحتية التقنية، وتطوير الكفاءات البشرية، وتحديث الأنظمة المحاسبية بما يتماشى مع المعايير الدولية للشفافية والإفصاح المالي، وقد أكدت التحليلات الإحصائية وجود أثر دال وإيجابي لمستوى الجاهزية المؤسسية على إمكانية التطبيق الناجح للنظام، مما يُعزز الحاجة الملحة إلى تبني استراتيجيات تطويرية متكاملة وواقعية لضمان استدامة التحول الرقمي المالي في ليبيا.

كما تكشف هذه النتائج أن تحقيق قفزة نوعية في الإدارة المالية العامة يتطلب مقاربة شمولية تشمل: إصلاح الأنظمة المحاسبية التقليدية، بناء قدرات بشرية متخصصة، وتطوير الأطر التنظيمية والتشريعية، ويجب أن يتم كل ذلك ضمن بيئة مؤسسية داعمة ومهيأة للتحول الرقمي.

إن هذه الدراسة، رغم حدودها، تفتح المجال أمام أبحاث مستقبلية معمقة، يمكن من خلالها قياس أثر تطبيق GFMIS على الأداء المالي الفعلي بعد التنفيذ، وتحليل دور القيادة المؤسسية في تهيئة بيئة النجاح، ودراسة العوامل التشريعية والتنظيمية المصاحبة للتحول، ويمثل هذا المسار البحثي إضافة نوعية للأدبيات العلمية حول إصلاح المالية العامة، لا سيما في البيئات التي تمر بمرحلة انتقالية مثل ليبيا.

وختامًا، تمثل هذه الدراسة خطوة أولى نحو بناء قاعدة معرفية متينة تدعم صناع القرار في رسم خارطة طريق شاملة لإصلاح الإدارة المالية الحكومية في ليبيا، بما يرسّخ مفاهيم الشفافية، المساءلة، والاستدامة المالية، ويُسهم في تحقيق الأهداف التنموية الشاملة التي تنشدها الدولة الليبية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. ديوان المحاسبة الليبي،(2023) ، **التقرير السنوي لعام 2023**، طرابلس: ديوان المحاسبة.
2. وزارة المالية الليبية،(2021) ، **خطة تطوير نظم المعلومات المالية الحكومية**، طرابلس: وزارة المالية.
3. وزارة المالية الليبية،(2022) ، **تقرير الأداء المالي السنوي**، طرابلس: وزارة المالية.
4. وزارة المالية الأردنية،(2022) ، **دليل تنفيذ نظام**GFMIS ، عمان: وزارة المالية الأردنية.
5. حنا، نعيم فهيم (2023)، فعالية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في جامعة الزقازيق والوحدات الحسابية التابعة لها، *مجلة البحوث المالية والإدارية*، (4)، 120–146.
6. صالح، محمد عزمي (2023)، أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على جودة التقارير المالية في الوحدات الحكومية العراقية، *مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية*، 17(2)، 88–109.
7. عصفور، رحاب احمد (2023)، تأثير التحول الرقمي في الإدارة المالية الحكومية على الكفاءة التشغيلية وإدارة المخاطر، *مجلة الإدارة الحكومية الحديثة*، 9(1)، 33–59.
8. العمري، سعد عبد الله (2024)، تقييم دور التحول الرقمي في تعزيز كفاءة إدارة المال العام: دراسة ميدانية على القطاع الحكومي السعودي، *مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية*، 10(2)، 78–55.
9. المزين، هاني، ومحسن عزام، محمد شحاتة، (2023)، أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)على الرقابة المالية والإصلاح الإداري في مصر، *مجلة التنمية المالية والإدارية*، 8(3)، 102–153.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. IFAC، (2022)، *International Public Sector Accounting Standards (IPSAS): Handbook of International Public Sector Accounting Pronouncements*، International Federation of Accountants.
2. IMF، (2022)، *Technical Notes on Public Financial Management Reforms*، International Monetary Fund.
3. INTOSAI، (2023)، *Global Survey on Public Financial Management and Audit Trends*، International Organization of Supreme Audit Institutions.
4. Khan, H، & Silva, M، (2023)، *Integrating GFMIS with E-Government Platforms: Challenges and Strategies*، Journal of Public Financial Innovations, 15(1), 25–49.

5. Martinez, R‹, & López, M‹ (2023)‹ Digital Transformation in Public Financial Management: The Role of GFMIS in Enhancing Fiscal Transparency in Latin America‹ *Journal of Government Financial Management*, 42(2), 77–102.
6. Nguyen, T‹, & Tran, L‹ (2024)‹ The Impact of Financial Management Information Systems on Government Accountability: Evidence from Southeast Asia‹ *Asian Journal of Public Administration*, 46(1), 15–38.
7. OECD‹ (2020)‹ *Financial Management Information Systems: International Best Practices*‹ Organization for Economic Co-operation and Developmen.
8. OECD‹ (2023)‹ *Modernizing Public Sector Accounting Systems: Lessons from Developing Economies*‹ OECD Publishing.
9. PEFA Secretariat‹ (2021)‹ *Public Financial Management and Digitalization: Opportunities and Challenges*‹ Public Expenditure and Financial Accountability (PEFA).
10. PEFA Secretariat‹ (2023)‹ *Digital Solutions for Better PFM Performance*‹ PEFA.
11. Transparency International‹ (2022)‹ *Corruption Perceptions Index 2022*‹ Transparency International.
12. UNPAN‹ (2023)‹ *Digital Readiness in Public Administration: Global Report 2023*‹ United Nations Public Administration Network.
13. Verbytska, A‹, & Yakushkina, I‹ (2024)‹ Analyzing the Concepts of Government Financial Control and the Impact of the Absence of Unified Definitions on Implementation Effectiveness‹ *International Journal of Public Financial Control*, 39(1), 55–78.
14. Williams, S‹, & Chen, Y‹ (2022)‹ E-Government Initiatives and Financial Transparency: The Moderating Role of GFMIS Implementation‹ *Electronic Government: An International Journal*, 18(3), 230–247.
15. World Bank‹ (2023)‹ *Enhancing Public Financial Management Systems through Digital Transformation: Global Trends and Country Experiences*‹ The World Bank Group.

الاستبيان

أولا : البيانات الشخصية

يشمل هذا الجزء البيانات الشخصية للموظف و بيانات الاستقصاء يرجى وضع الاشارة (√) في المكان المناسب : ـ

1 – العمر : ( ) من 25 إلى 35 سنة ( ) 36 إلى 45 سنة

2- المرتبة الوظيفية : ( ) الثامنة ( ) التاسعة ( ) العاشرة ( ) الحادية عشر

3 - المؤهل العلمي

( ) ثانوية العامة ( ) دبلوم متوسط ( ) دبلوم عالي

( ) بكالوريوس ( ) ماجستير و اكثر

4-عـدد سـنوات الخبـرة: ( ) أقـل مـن 5 سـنوات ( ) مـن 6 إلـى 10 ( ) مـن 11 سـنوات فـاكثر

5- طبيعة العمل : ( ) تعيين ( ) إعارة ( ) ندب ( ) عقد مؤقت

ثانيا : الثقافة التنظيمية :

ت	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غيـــر موافق	غير موافق بشدة
1	يتصرف المسؤولون في الشركة بطريقة توضح انهم في موقع المسؤولية					
2	يبذل جهد كبير في تطوير قدرات العاملين بالشركة من اجل تحقيق أكبر درجة من الكفاءة					
3	تشجيع العمل الجماعي					
4	ترتبط المكافأة في الشركة بالأداء					
5	يرتبط العاملون في الشركة ارتباط كبير بالإدارات التي يعملون بها					
6	تتناسب الصلاحيات الممنوحة للمسؤولين في الشركة مع حجم مسؤولياتهم					
7	لا تسمح الشركة بتدني مستوى الأداء لدى العاملين					
8	استثمار مواهب العاملين في إطار الانضباط الوظيفي					
9	منح دورات تدريبية لتنمية مهاراتهم وصقل خبراتهم					
10	يفتخر العاملون من جميع المستويات بالعمل في الشركة					
11	التأكيد على العدالة والمساواة بين العاملين					
12	يتلقى المسؤولون بالشركة تدريبا جيدا لزيادة فعالية اتخاذ القرارات					
13	يقوم المدير بترسيخ مفهوم المشاركة بين العاملين					
ثالثا: التماثل التنظيمي						

ت	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غيـــر موافق	غير موافق بشدة
1	تهمني سمعة الشركة ومدى تحقيقها لأهدافها					
2	يـدفعني انتسـابي إلـى الشـركة التـي أعمـل فيهـا تقـديم أفضل ما يمكن في مجال عملي					
3	أني على استعداد لقبول اي عمل يسند لي من قبل إدارة الشركة					
4	راضٍ بما يحققه لي عملي الحالي من مكسب مادي					
5	تشجيع رؤسائي دفعني لإنجاز العمل بكفاءة					
6	يساعدني جو العمل على بذل أقصى ما أستطيع من مجهود					
7	تقبل رؤسائي لمقترحاتي وآرائي شجعني على التجديد في اساليب العمل					
8	تضـايقني سـلوكيات الـزملاء التـي تسـئ إلـى سـمعة الشركة في المجتمع					
9	تحـرص ادارة الشـركة علـى تحقيـق الاسـتقرار الـوظيفي للعاملين					
10	التهيئة والاستعداد الكافي لتحمل المسؤولية					
11	اشعر بقدر كبير من الانتماء اتجاه الشركة					
12	انظر إلى الشركة على انها المكان الذي أستطيع من خلاله تحقيق أهدافي					
13	يـرتبط انتمـائي بالشـركة بمـا أحصـل عليـه مـن حـوافز مادية ومعنوية					